المحاضرة السادسة: جهود المؤسسات الرسمية في الوقاية من ظاهرة المخدرات ومكافحتها

تهدف هذه المحاضرة إلى:

- تعريف الطالب بجهود المؤسسات الرسمية الوقائية في مجال مكافحة المخدرات.
- إحاطة الطالب بجهود المؤسسات الرسمية الردعية في مجال مكافحة المخدرات.

أولا: جهود المؤسسات الرسمية الوقائية في مجال مكافحة المخدرات

تنوعت جهود المؤسسات الرسمية التي تبنتها الجزائر من أجل الوقاية من المخدرات ومكافحتها، ولعلّ أهمها ما يلي:

1- الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة المخدرات وإصدار التشريعات ذات الصلة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات:

إن المتمعن في التشريع الجزائري يجده من بين التشريعات التي كانت سباقة في مكافحتها للمخدرات، وهذا بموجب انضمام الجزائر للاتفاقية الوحيدة لسنة 1961، وهذا بمقتضى المرسوم رقم 63-342 المؤرخ في 1963/09/11، المتضمن انضمام الجزائر لبعض الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمؤثرات العقلية، منها الاتفاقية الدولية المبرمة بجنيف بتاريخ 19 فيفري 1925، وكذلك التعديلات التي طرأت على بروتوكول الاتفاق الممضي بنيويورك بتاريخ 1949/12/11، والمتعلقة بالحد وتنظيم توزيع المخدرات.

وقد تضمن المرسوم بانضمام الجزائر بتحفظ للاتفاقية الوحيدة المتعلقة بالمخدرات الممضاة بتاريخ 30 مارس 1961، وتماشيا مع الاتفاقيات الدولية أسست في 1971/07/15 اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات طبقا للمرسوم رقم 71-198، وقد تضمن تسعة مواد، والمتمعن في القوانين الجزائرية لاسيما قانون العقوبات الصادر سنة 1966 المعدل والمتمم يجد أنه لم يجرم المخدرات، غير أنه بموجب إصدار الأمر رقم 75-09 المؤرخ في فبراير 1975 المتضمن قمع الاتجار والاستهلاك المحظورين لمواد سامة، قام المشرع بتحديد عقوبة الجاني في هذا النوع من الجرائم دون الإشارة إلى المواد التي يمكن اعتبارها مخدرات. ليليه بعد ذلك الأمر 76-79 أو ما يعرف بقانون الصحة العمومية، فالأمر 76-140 والذي تم خلاله تنظيم المواد السامة والمخدرات في جداول وأخضع النشاطات والعمليات المتعلقة بالمواد المخدرة إلى رخص وقيود قصد التحكم في نقلها وتداولها،

وتكملة لهذه النصوص كلها، أصدر قرار الصحة العمومية في 08-07-1984 المتعلق بضبط شروط حفظ وتسليم المواد المخدرة، وهذا النص موجه للأطباء والصيادلة.

وبتاريخ 16-02-1985 صدر القانون رقم 85-05 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها، ونتيجة لعدم استجابة هذا القانون للتطورات التي عرفتها ظاهرة انتشار المخدرات ولأنه لم ينص على الجريمة إلّا في ثلاث مواد فقط، كما لم يعرّف المشرع من خلاله لا المخدرات ولا المؤثرات العقلية، بالإضافة إلى أنه لم يفرق بين المستهلك، الناقل، التاجر والمزارع. قام المشرع الجزائري بإصدار القانون 04-18 المتضمن الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها.

وقد تضمن هذا القانون 39 مادة، حصر فيها المشرع كافة جرائم المخدرات التي سيتم تناولها فيما بعد.

2- إنشاء المؤسسات المعنية بمكافحة المخدرات:

بغية الوقاية من المخدرات قامت الجزائر بإنشاء العديد من اللجان ذات الصلة، وهي اللجان التي سنتولى بيانها مع مراعاة التسلسل الزمني في إنشاءها وذلك على النحو التالي:

أ. اللجنة الوطنية للمخدرات:

نتيجة لانضمام الجزائر للاتفاقية الوحيدة الخاصة بالمخدرات قامت بإنشاء اللجنة الوطنية للمخدرات سنة 1971 بمقتضى المرسوم رقم 198/71، وهي لجنة وزارية مشتركة توضع تحت وصاية وزير الصحة العمومية، ويرأسها الوزير المكلف بالصحة أو ممثله وتتكون من 15 عضو يمثلون مختلف الوزارات و المديريات و المؤسسات الوطنية المعنية ناهيك عن الحزب، وكانت مكلفة بما يلي:

ب. اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والإدمان عليها

تم إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والإدمان عليها من قبل الحكومة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-151 وتم وضعها لدى الوزير المكلف بالصحة ، وهي تتكون من 17 عضو يمثلون مختلف الوزارات والمديريات العامة للأمن الوطني والجمارك، وكذا ممثلي الجمعيات ذات الطابع الوطني التي تنشط في ميدان الوقاية من الإفراط في المخدرات.

ج. **اللجنة الوطنية لمكافحة الإدمان**

أنشأت هاته الأخيرة على مستوى وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات طبقا للقرار الوزاري رقم 13/MSPRH المؤرخ في 31 ماي 2004 وهي تهتم بالمسائل المرتبطة بمشكل الإدمان وبعلاج المدمنين.

د. الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها

أنشأ الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها لدى رئيس الحكومة سنة 1997 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-212 وهو يعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. و تتمثل مهمة الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها في:

- إعداد السياسة الوطنية واقتراحها لمكافحة المخدرات وإدمانها في مجال الوقاية والعلاج، وإعادة الإدماج و القمع والسهر على تطبيقها.
- مركزة وجمع المعلومات التي من شأنها أن تسهل البحث عن التداول غير الشرعي للمخدرات و قمعه.
- ضمان التنسيق بين العمليات المنجزة في ميادين مكافحة المخدرات.
- تحليل المؤشرات والاتجاهات وتقويم النتائج قصد السماح للسلطات العمومية باتخاذ القرارات المناسبة.
- إعداد مخطط توجيهي والمصادقة عليه في مجال مكافحة المخدرات وإدمانها.
- السهر ضمن إطار المخطط التوجيهي على تنفيذ التدابير التي من شأنها ترقية عمليات الوقاية وتحسين مستوى الرعاية الطبية والإجتماعية، وتعزيز التنسيق بين القطاعات، وتطوير وسائل المكافحة لدى المصالح المختلفة.
- تطوير وترقية التعاون الجهوي والدولي في مجال مكافحة المخدرات و إدمانها.
- اقتراح كل عمل في مجل إعداد أو مراجعة النصوص المتعلقة بمكافحة المخدرات وإدمانها.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها قد حقق انجازات نوعية ساهمت في محاربة ظاهرة تعاطي المخدرات و الإدمان عليها.

ثانيا: جهود المؤسسات الرسمية الردعية في مجال مكافحة المخدرات

تنوعت السياسات الردعية التي تبنتها الجزائر في مجال مكافحة المخدرات وأمام هذا التعدد فإننا سنحاول بيان أهمها وذلك على النحو التالي:

1 - المكافحة الأمنية لظاهرة تهريب المخدرات

كما هو معلوم فان مكافحة تهريب المخدرات داخل التراب الوطني يعهد بها إلى كل من الشرطة وقوات الجيش والدرك والجمارك، وهو الأمر الذي يتحتم معه ضرورة تنسيق الجهود فيما بينها وتطوير أداءها واستخدام آخر ما تم التوصل إليه من تقنيات التفتيش والتقصي والمراقبة الخاصة بكل نوع من أنواع المخدرات، وكذا العمل على تبادل الخبرات مع الأجهزة الأمنية في الدول المعنية بالظاهرة أو المتقاربة جغرافيا.

و نتيجة للجهود الأمنية لمختلف القوات الأمنية في الجزائر فقد تم حجز كميات متزايدة باستمرار من القنب العابر من التراب الوطني ومن المؤثرات العقلية المستوردة بطرق غير قانونية أو المحولة من شبكات التوزيع القانونية لهذه الأدوية وهو الأمر الذي يوضحه الجدول التالي:

كمية المخدرات المحجوزة سنويا من قبل مصالح المكافحة خلال الثلاثي الأول من سنتي 2017-2018:

نوع المخدرات المحجوزة		الكميات المحجوزة خلال الثلاثي الاول 2017	الكميات المحجوزة خلال الثلاثي الاول 2018
القنب	راتنج القنب	14373.928	7227.381
	حشيش القنب	4.1 كلغ	-
	بذور القنب	-	17.140
	نبات القنب	617 نبتة	472 نبتة
كوكايين(غرام)		2336.468غ	1185540 غ
الكراك		0.7 غ	-
هيروين (غ)		166.253غ	17.459 غ
افيون (غ)		-	371.240 غ
مؤثرات عقلية		314984 قرص 54 قارورة	416715 قرص 492 قارورة 18 حقنة

2- المتابعة الجزائية لمروجي المخدرات

لا تتوقف المحاكم عن معالجة القضايا المرتبطة بمخالفات القانون المتعلق بالمخدرات والتي تطرح أمامها من قبل ضباط الشرطة القضائية طيلة أيام السنة، وتتعلق هذه المخالفات في معظمها بترويج المواد المخدرة وحيازتها واستهلاكها لا سيما منها القنب الهندي والمؤثرات العقلية.

و نشير في هذا الصدد إلى أن الشرطة تعمل في المناطق الحضرية، والدرك خارج المدن، أما عناصر الجمارك فهم مؤهلون للعمل في كامل أنحاء التراب الوطني، ولا يحوز أعوان الجمارك على صفة الضبطية القضائية وبالتالي فإن المخالفات التي تكتشفها الجمارك تسلم بصفة آلية إلى الشرطة أو الدرك.

جدول يمثل حجم قضايا المخدرات المعالجة خلال الثلاثي الأول من سنة 2018

التصنيف حسب نوعية المخدرات	القضايا المعالجة خلال الثلاثي الاول 2018	الاشخاص المتورطون خلال الثلاثي الاول 2018			
		الاجانب	المواطنون	المجموع	حالة فرار
راتنج القنب	7534	52	9506	9558	219
حشيش القنب	-	-	-	-	-
بذور القنب	3	2	2	4	-
نبات القنب	4	-	5	5	-
الكوكايين	38	1	60	61	4
الكراك	-	-	-	-	-
الهيروين	11	-	16	16	-
الافيون	-	-	-	-	-
المؤثرات العقلية	2826	17	3809	3826	45
المجموع	10416	72	13398	13470	268